فرنسا والساحل الافريقي:
بين رغبات تحقيق الامن واستعادة الارث الاستعماري

أ.م امجد زين العابدين طعمة
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/الجامعة المستنصرية
amjdzain@yahoo.com

الملخص:
تهدف الدراسة الى التعرف على الدور الفرنسي المهم في منطقة الساحل الافريقي، ومبررات وأسباب تدخلها المباشر في هذه المنطقة الاستراتيجية، التي تعد واحدة من أكثر مناطق الاهتمام والنفوذ الفرنسي في العالم، نظراً لما تمتلكه من أهمية اقتصادية وامنية وجيوسياسية.
اذ انه، وفي خضم التغيرات المتسارعة التي طرأت على البيئة الدولية عامةً وعلى منطقة الساحل الافريقي بخاصة، تطرح الدراسة تساؤلاً اساسياً، يتعلق بمستقبل الدور الفرنسي في المنطقة، وهل انه سيكون محدداً بتحقيق الامن، ام انه سيكون بوابة، لاستعادة ارثها التاريخي الاستعماري في المنطقة.
فتاريخياً، تعد منطقة الساحل الافريقي من اهم مناطق النفوذ والمصالح الفرنسية، وتعد ذات أولوية بالنسبة لها، مما يجعلها ضمن أولوياتها في التدخل والتحرك الخارجي، سواء عبر الوسائل الدبلوماسية او العسكرية والأمنية.
تحاول الدراسة اثبات، بأن فرنسا ستعمل خلال المرحلة القادمة، للمحافظة على مصالحها ونفوذها في منطقة الساحل، استناداً على النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، والتي تتشكل السياسة الخارجية للدول وفق مصالحها الوطنية، واحياناً أخرى تتبنى نظرية الواقعية الجديدة التي تعتمد على متغير القوة، في تفسير التوجه الفرنسي تجاه دول الساحل، ويمكن كذلك تفسيرها وفق الجمع بين متغيرات المنفعة والقوة سويةً.
الكلمات المفتاحية: فرنسا، الساحل الافريقي، الامن، المصالح، الدبلوماسية، التنافس.

France and the Sahel: Among the goals of achieving security or restoring colonial heritage

Amjad Z. Taama
Mustansiriyah Center for Arab and International Studies/
Mustansiriyah University, Baghdad, Iraq

Abstract:

This study aims to explain the French policy in the Sahel region, and the justifications and reasons for its intervention in this strategic region, which is one of the most important areas of interest and influence for France in the world, due its economic, security and geopolitical importance.
Historically, the Sahel region is one of the most important areas for French interests and influence, making it, a priority for foreign intervention and action, through diplomatic, military or security means.
In the light of the rapid changes in the international environment in general, and in the Sahel region in particular, the study raises a central question regarding, the future of the French policy in the region, whether it will be determined to achieve security and stability, or, it will be a gate to restoring its colonial historical heritage in the region.
The study attempts to prove that, France will maintain its interests and influence in the Sahel region, based on the realistic theory of international relations, which is shaped by the foreign policy of states according to their national interests, and sometimes, adopts the neo-realism theory, that depends on a Strength variable, in explaining the French orientation towards the Sahel countries, can also be interpreted by combining utility and power together.
Key words: France, Sahel, security, interests, diplomacy, competition

المقدمة:

تشكل دول القارة الافريقية عامةً ودول الساحل الافريقي الخمس (بوركينا فاسو، موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد) بخاصة، واحدة من أكثر مناطق الاهتمام والنفوذ الفرنسي في العالم، بدءً من حقبة السيطرة الاستعمارية على معظم أراضي القارة السمراء وحتى بعد حصول هذه الدول على الاستقلال، اذ أخذ الاهتمام والنفوذ الفرنسي بعد هذا التاريخ اشكالاً عدة، في مقدمتها ابرام بعض الاتفاقيات الأمنية، التي اتاحت لباريس التدخل العسكري المباشر في شؤون هذه الدول، رغبة منها في تحقيق بعض الأهداف الأمنية والاستراتيجية الخاصة بها، فضلاً عن تعزيز مصالحها ونفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في هذه المنطقة، والذي شكل ارضيةً لتواجد فرنسي دائم فيها.

كما مثلت المتغيرات، التي شهدتها البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، منذ انتشار الفوضى في ليبيا عام ٢٠١١ وسيطرة المسلحين على شمال مالي وظهور جماعة بوكو حرام في نيجيريا عام ٢٠١٢، والتي أضحت فيها فرنسا، في مواجهة مباشرة مع افرازات وانعكاسات بيئة امنية غير مستقرة بشكل كبير ومتزايد، يغلب عليها وجود تصاعد

التهديدات الأمنية والارهابية، سواءً داخل أراضيها او في مناطق تمركز نفوذها ومصالحها، لا سيما في منطقة الساحل الافريقي، مما جعلها تتخذ العديد من الإجراءات والسياسات تجاهها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المتعددة المسارات وحماية مصالحها ونفوذها.

تهدف الدراسة الى توضيح الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي، ومبررات تدخلها المباشر في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة والحيوية، والسبب الحقيقي لهذا التدخل، مع وضع احتمالات مستقبلية له.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة، الإجابة عن التساؤل الأساسي، المتعلق بمستقبل الدور الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي، وهل انه سيكون من اجل الوصول الى هدف تحقيق الامن، ام انه سيكون بوابة لاستعادة ارثها الاستعماري في المنطقة، كما ستجيب الدراسة عن أسئلة فرعية، منها، ما هي المصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي، وما هي الوسائل والأدوات التي تستخدما في تحقيق أهدافها المحددة في المنطقة.

فرضية الدراسة: وفي خضم التغيرات المتسارعة التي طرأت على منطقة الساحل الافريقي، بعدّها منطقة حيوية ومهمة لفرنسا، تحاول الدراسة اثبات فرضية " تاريخياً، تعد منطقة الساحل الافريقي من اهم مناطق النفوذ والمصالح الفرنسية، وتعد ذات أولوية بالنسبة لها، مما يجعلها ضمن أولوياتها في التدخل والتحرك الخارجي، سواء عبر الوسائل الدبلوماسية او العسكرية والأمنية".

المنهجية: تاريخياً، حافظت فرنسا وستحافظ خلال المرحلة القادمة على مصالحها ونفوذها في القارة الافريقية، استناداً على النظرية الواقعية للعلاقات الدولية، والتي تتشكل السياسة الخارجية للدول وفق مصالحها الوطنية، واحياناً أخرى تتبنى نظرية الواقعية الجديدة التي تعتمد على متغير القوة، في تفسير التوجه الفرنسي تجاه دول الساحل، ويمكن كذلك تفسيرها وفق الجمع بين متغيرات المنفعة والقوة سوية.

الهيكلية: تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور أساسية، الأول، خصص لدراسة مبررات التدخل الفرنسي في الساحل، فيما تناول الثاني، فرنسا في الساحل الافريقي: انغماس أكبر، اما المحور الثالث فكان عن الرؤى المستقبلية للدور والتوجه الفرنسي في منطقة الساحل.

اولاً: مبررات التدخل الفرنسي في الساحل:

هناك أكثر من مبرر وسبب مهم، جعل فرنسا، العضو الدائم في مجلس الامن والدولة النووية وسابع اكبر اقتصاد بالعالم عام ٢٠١٩[١]، تولي اهتماماً كبيراً بمنطقة الساحل الافريقي عامةً او بإحدى دوله بخاصة، سواء تلك المتعلقة، بالتهديدات الأمنية المتصاعدة، التي يمكن ان يشكلها استمرار تأزم الوضع الأمني في هذه المنطقة، وتأثيراته وانعكاساته السلبية على الامن الدولي بشكل عام والاوروبي والفرنسي بشكل خاص، في ظل تواجد وانتشار العديد من التنظيمات الإرهابية المتطرفة مثل(الدولة

الإسلامية "داعش" ، القاعدة لشمال افريقيا، بوكو حرام، انصار الدين، حركة الجهاد والتوحيد، المرابطون وغيرها من الجماعات الإرهابية المتفرقة)، والتي لطالما وجهت العديد من التهديدات المتكررة للمصالح الأوروبية والفرنسية في اكثر من مناسبة، او للمدنيين والعسكرين الفرنسيين المتواجدين في الدول الافريقية، لأسباب عدة، في مقدمتها الموقف الفرنسي الحازم في الحرب ضدها، في مناطق متعددة من افريقيا والشرق الأوسط[٢].

وبفعل تنامي تحديات وتأثيرات الإرهاب والتطرف في منطقة الساحل الافريقي خلال المرحلة الماضية، فقد تزايد إدراك فرنسا، لأهمية اجراء تحسينات وتعديلات على الاستراتيجيات المتبعة في تعزيز امن المنطقة بصورة عامة، وما لذلك من تأثيرات مباشرة على تعزيز امن واستقرار القارة الأوروبية، وبات التركيز على الجانب الأمني، هو الواضح، فضلاً عن تكثيف تواجدها وانخراطها في المنطقة، بعدّها الحدود الجيوسياسية الجنوبية للقارة الأوروبية[٣].

زيادةً على العامل الأمني الانف الذكر، فهناك العديد من الأسباب المهمة الأخرى، التي أعطت/ وتعطي مبرراً للتدخل الفرنسي، منها ما هو مرتبط بالعوامل الاقتصادية والسياسية، او حتى الثقافية، او دافع الرغبة بالعودة وبقوة الى ممارسة وظيفة الدولة الاستعمارية، المسؤولة عن كل ما يتعلق، بترتيبات استقرار الدول المستعمرة لها، الامر الذي يتيح لها توسيع نفوذها الجيوسياسي والاستراتيجي، بفضل استخدام ذرائع التدخل العسكري والأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره.

فالتاريخ يشير بوضوح، الى ان فرنسا صاحبة الإرث الاستعماري في اغلب الدول الافريقية، والتي لطالما عدت، ولازالت تعد هذه المنطقة، بمثابة منطقة نفوذ فرنسية مطلقة، لا يمكن لها ان تقبل، بكل حال من الأحوال، تقاسم النفوذ فيها مع أي فاعل دولي مهم اخر، كالولايات المتحدة الامريكية، او روسيا، وحتى القوى الصاعدة الأخرى مثل الصين او تركيا، في ضوء دور باريس الريادي وانغماسها بشكل أعمق في مختلف القضايا المتعلقة بمنطقة الساحل، ومن أهمها الإجراءات الأمنية المشتركة التي تتولى تنسيقها وإقامة ترتيباتها الحكومة الفرنسية خلال المرحلة الماضية.

او من خلال الاستمرار بالنفوذ الاقتصادي والمالي والاستثماري التاريخي، الداعم للوجود والنفوذ الفرنسي، اذ انه، ومنذ عام ١٩٦١، تعين على أربعة عشر دولة افريقية من الدول الفرنكفونية في غرب القارة، والتي تستخدم عملة الفرنك CFA، إيداع ٥٠% من احتياطاتها النقدية الوطنية لدى الخزانة الفرنسية، وذلك لضمان سعر ثابت لعملتها[٤]، فيما تتوزع مجالات النفوذ الفرنسي الى اكثر من قطاع، منها ما يتعلق بالدعم المالي المقدم من قبلها في إطار الازمة المالية، التي تعاني منها بعض الدول الافريقية منذ عام ٢٠١٢، او ما يتعلق بتأمين حاجات فرنسا المختلفة من النفط والغاز الطبيعي والثروات الطبيعية والمعدنية المهمة الاخرى، مثل الفوسفات واليورانيوم، والذي تهيمن الشركات

الفرنسية على حقوق استغلاله الحصرية، كما تتمتع فرنسا، بحق شراء الموارد الطبيعية الموجودة على أراضي مستعمراتها السابقة، وتحظى مصالحها وشركاتها بأفضلية عن باقي الشركات العالمية[٥].

على الرغم، من ان اراء العديد من المختصين بالشأن الافريقي، تشير الى ان من اهم أسباب تصاعد وانتشار المشاكل والتوترات في منطقة الساحل الافريقي، تعود الى ما هو داخلي، مرتبط بالأساس، بتعقيدات طبيعة وبنية هذه الدول، من حيث التنوع الديني والاثني والقومي، وهشاشة وضعف الأنظمة السياسية، التي تديرها بالمجمل، فضلاً عن فشل بعض الأنظمة اللامركزية فيها وفقدانه للشرعية لدى مجتمعاتها المحلية، والذي أثر بالتالي على ضعف دور الدولة وفاعليتها، وبروز دور اكبر لبعض الجماعات المسلحة ومنها المتطرفة، التي نجحت في فرض سيطرتها على بعض مناطق شمال مالي والنيجر، والاستفادة من المساحات الصحراوية النائية، كمعاقل وبؤر لتمركزها، علاوةً على انتشار بعض مظاهر الفساد، في ظل غياب نظام الحكم المؤسساتي الديمقراطي والظروف الاقتصادية العسيرة التي تعاني منها معظم دولها، مما يجعلها امام تحديات، تؤثر بشكل او باخر، على عملية الاستقرار الأمني والمجتمعي، مع وجود التدخلات الخارجية بهذا الشأن، والتي أدت بالمجمل الى انتشار التحديات المرتبطة بالأمن والإرهاب والجريمة المنظمة[٦].

ومنها ما هو خارجي، يرتكز بالأساس، على التنافس او الصراعات الإقليمية بين الدول الافريقية او دول الساحل نفسها من ناحية، او التنافس والصراعات الدولية، ذات الأهداف الجيوسياسية المتعددة المسارات من ناحية اخرى، وذلك لغرض تحقيق اشكال النفوذ والسيطرة على هذه الدول المهمة والمؤثرة على الصعيد الجيوستراتيجي والغنية بالمواد والثروات الطبيعية، فالتنافس الأمريكي الفرنسي على هذه المنطقة الحيوية يبدو واضحاً للعيان فيما يتعلق بتحقيق المكاسب والنفوذ، وهو ما بدا واضحاً في رفض الولايات المتحدة للمقترح الفرنسي الذي قدمته لمجلس الامن الدولي والقاضي بدعم العمليات العسكرية والأمنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في هذه المنطقة عام ٢٠١٧، فضلاً عن غيرها من المؤشرات، منها وجود مصالح واضحة ومتزايدة لبعض الدول الأخرى، مثل الصين والهند وإسرائيل وتركيا، بشكل أدى الى بروز تنافس غير مخفي بين هذه الدول مجتمعة، للحصول على اكبر قدر ممكن من المزايا[٧].

فدول الساحل، وفق ما تمتلكه من أهمية كبيرة في مختلف المسارات، لاسيما ما يتعلق بأبعاده الاستراتيجية والجيوبولتيكية، من خلال لعبها دوراً مهماً في توازن القوى الكبرى، فضلاً عما تملكه من احتياطات ضخمة من الموارد ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى للعديد من الدول، لاسيما الغاز الطبيعي والنفط واليورانيوم وغيرها من الثروات، امست اليوم مجالاً للتنافس والصراع بين كل من الفواعل الدولية والإقليمية كل حسب أهدافه ومصالحه، الامر الذي أدى الى تحول المنطقة الى ساحة اثبات وجود

بصبغة عسكرية وامنية واستخباراتية، زاد احياناً من تفاقم الازمة وأثر في اتفاق رؤى هذه القوى على إيجاد حلول دائميه للمشاكل التي تعتريها، لا سيما ان تركيزها انصب على اللجوء الى الحلول الأمنية والعسكرية متجاوزة الكم الهائل من المشاكل السياسية والمجتمعية والاقتصادية والبنيوية الأخرى، التي تعد وفق الكثير من اراء المختصين، السبب الرئيس والاساس والمغذي الحقيقي لاستمرار مشاكل الامن والإرهاب التي تعاني منها.

زيادةً على ما سبق، فان منطقة الساحل الافريقي تشكل اليوم واحدة من أكثر المناطق التي تهدد امن واستقرار أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص، بعدها اهم المناطق التي تشكل قاعدة ومأوى ومنطلق للجماعات الإرهابية المسلحة وعصابات الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح والمخدرات، في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها وانعدام الامن فيها، والتي عادة ما تؤرق الدوائر الحكومية والأمنية في اغلب دول العالم، الامر الذي جعلها تحتل مرتبة الصدارة في اهتمامات السياسة الفرنسية خلال المرحلة الماضية.

ثانياً: فرنسا في الساحل الافريقي: تحديات أكبر وانغماس أعمق:

تعد القارة الافريقية عامةً والصحراء الافريقية وبلدان الساحل بخاصةً الوجهة المفضلة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة وفي مقدمتها تنظيم "داعش"، الذي خسر بعد عام ٢٠١٧، الكثير من مناطق نفوذه، في سوريا والعراق، ليجد في هذه المنطقة المهمة، نقاط تمركزه وإعادة تنظيمه ومن ثم انطلاقه لتنفيذ عمليات تمدد جديدة في جغرافية أخرى، مستغلاً الظروف السياسية والاجتماعية والامنية السيئة، التي تعاني منها اصلاً اغلب دول المنطقة[٨].

ومع تأزم الوضع الأمني في منطقة الساحل الافريقي، وتعاظم نشاط ودور بعض الحركات والمنظمات الإرهابية المسلحة في المنطقة، الامر الذي شكل تهديداً حقيقياً للمصالح والأمن العالمي والأوروبي، وبتزايد استهداف المصالح الحيوية للدول الأوروبية، انخرطت فرنسا، لاسيما بعد الانقلاب الذي قاده الجيش على نظام الرئيس المالي امادو توماني في مارس/اذار ٢٠١٢، ليعيد بذلك منطقة الساحل ضمن الحسابات الجيوسياسية الفرنسية، وتدخلها بشكل مباشر لمنع مؤيدي الانقلاب من التقدم نحو العاصمة باماكو[٩].

ومنذ عام ٢٠١٣ صعوداً، تواجدت فرنسا، بشكل ميداني ومباشر في هذه المنطقة وبالتحديد في مالي، وذلك من خلال قيادتها لعمليات عسكرية وامنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في هذا البلد، تحت مسمى عملية "سيرفال"، كما ان عام ٢٠١٤ شهد تصاعداً اكبر في العمليات الإرهابية، وإعلان تشكيل الدولة الإسلامية من قبل تنظيم "داعش"، في مناطق واسعة من الشرق الاوسط وشمال افريقيا والساحل الافريقي، ليقابله توجه فرنسي أكبر، نحو منطقة الساحل، من خلال إطلاق عملية عسكرية موسعة

تحت مسمى عملية "بارخان"، شارك فيها ما يقارب من ثلاثة الاف جندي فرنسي الى جانب قوات من بلدان الساحل نفسها، لمواجهة خطر الجماعات الإرهابية من خلال شراكة استراتيجية وعسكرية، ليصل العدد الى ٤٥٠٠ جندي حالياً[١٠].

ونظراً لتزايد التحديات والتهديدات التي تواجه دول الساحل، تم الاتفاق بشكل رسمي بين قادة هذه الدول بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ في العاصمة الموريتانية نواكشوط على انشاء تجمع اطلق عليه تسمية (مجموعة دول الساحل الخمسة G5)، للتعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية والأمنية، وحظي التجمع بدعم دولي كبير، اذ اقر مجلس الامن انشاء قوة إقليمية عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب من قبل الدول المعنية بالقرار المرقم ٢٣٥٩ لسنة ٢٠١٧، لتعزيز القوات الفرنسية والدولية المتواجدة في منطقة الساحل[١١].

فيما سعت فرنسا، سواءً من خلال دورها المستقل او ضمن الاطار الأوروبي، في توفير سبل إنجاح عمل التجمع، وتوفير دعم دولي لتأمين الالتزامات المشتركة الخاصة بالتنمية، فضلاً عن تقديم مساعدات مالية وعسكرية لقوة مجموعة الساحل (FC-G5 S)، والتي يبلغ قوامها خمسة الاف جندي، وتتولى مهمة تأمين الحدود المشتركة، لاسيما بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وتقوم بمحاربة تهريب الممنوعات والمخدرات وتهريب والاتجار بالبشر، وضمن الاطار نفسه، فقد عقدت العديد من المؤتمرات والاجتماعات لمناقشة دعم جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز الامن المجتمعي وتحقيق التنمية، فقد استضافت العاصمة البلجيكية بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ اجتماعاً ضم عدد من رؤساء دول الاتحاد الأوروبي ودول الساحل، فضلاً عن عدد من وزراء خارجية دول عربية وافريقية، لبحث سبل تمويل القوة العسكرية لدول الساحل بهدف محاربة الإرهاب، وشهدت القمة تقديم تعهدات من قبل المشاركين لدعم التجمع للقيام بمهامه في محاربة الإرهاب[١٢].

وعلى الرغم من مقدار الصعوبات والتعقيدات المتعددة الاتجاهات، التي واجهت او تلك التي ستواجه الاستراتيجية الفرنسية في هذه المنطقة المضطربة، سواءً المتعلق منها بشح التمويل المالي واللوجستي، الذي تواجهه العمليات العسكرية والأمنية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تقودها فرنسا في هذه المنطقة من جهة، او تعقيدات الازمة السياسية او الدينية في منطقة الساحل من جهة أخرى، مما أثر بشكل او باخر على إيجاد حل دائمي لها في ظل الظروف، التي تعيشها دوله بفعل المشاكل الامنية والارهابية وسيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة منها.

ومنذ اليوم الأول، الذي استلم فيه ايمانويل ماكرون، مسؤولياته كرئيس لفرنسا، بعد تمكنه من الفوز بالانتخابات الرئاسية التي جرت عام ٢٠١٧، حاول وبكل السبل، ومن خلال بعض الإجراءات العاجلة للعودة بالأمور الى نطاق السيطرة وتجاوز الاثار السلبية المستقبلية التي يمكن ان تشكلها تفاقم المشكلة، وعلى ضرورة تعزيز التعاون

والتنسيق بين باريس من ناحية والدول الخمس من ناحية أخرى، من اجل تكثيف الجهود وتسريعها والقيام ببعض المهام في سبيل القضاء على التوترات والمشاكل المتعددة التي تعاني منها، والتي اثرت وستؤثر بشكل او باخر على مستقبل الاستقرار فيها[١٣].

كما انه أكد في تصريحات إعلامية، على أهمية إعادة النظر بأسلوب مواجهة الإرهاب في هذه المنطقة بالتحديد، وضرورة استحداث اليات جديدة لمكافحة ومحاربة المسلحين والمتطرفين بالتعاون مع الدول المعنية نفسها، مشيراً في الوقت نفسه على زيادة انخراط بلاده في الحرب على الإرهاب، وضرورة التعاون مع الدول المعنية لغرض تجاوز الإخفاقات وحل المشاكل كافة، باعتبار منطقة الساحل تمثل أهمية كبرى بالنسبة لباريس، وتشكل التحدي الأكبر للسياسة الخارجية الفرنسية[١٤].

وفي نطاق هذه الإجراءات، اقترحت باريس على مجلس الامن في شهر حزيران / يونيو ٢٠١٧، تقديم دعم مباشر للقوة العسكرية المزمع تشكيلها لدول الساحل، ولكن المشروع، جوبه برفض واعتراض من قبل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم عاد ماكرون ليدعو بمنتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول من العام نفسه الى قمة لمجموعة دول الساحل بمشاركة المانيا وعدد اخر من المسؤولين الافارقة والأوروبيين وعدد اخر من الوفود الدولية والإقليمية والمنظمات الدولية الداعمة لمجموعة الدول الخمس في منطقة سان كيلو غرب العاصمة باريس، وهدفت القمة، الى تحقيق تفاهمات واتفاقات بين الدول المشاركة حول جملة من الإجراءات، التي ينبغي اعتمادها لمعالجة مكامن الخلل في الاستراتيجية الأمنية المتبعة في هذه المنطقة، فضلاً عن بحث سبل مساعدة ودعم القوة العسكرية المشتركة التابعة لدول الساحل الافريقي، والتي تم تأسيسها في وقت سابق لمحاربة الإرهاب وتوفير كل اشكال الدعم المادي واللوجستي لتحل محل القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة او القوات العسكرية الفرنسية التي تتمركز على أراضي دول الساحل[١٥].

كما ان باريس، حاولت توظيف مخرجات القمة لصالحها، من خلال سعيها الى انجاز العديد من الأهداف المهمة والاستراتيجية بالنسبة اليها، منها ما يتعلق بتقليل الكلفة المادية للعمليات العسكرية الموسعة التي تقودها الحكومة الفرنسية في هذه المنطقة، والتي تعاني اصلاً من مشاكل اقتصادية كبيرة، فضلاً عن توفير الدعم الدولي والإقليمي والمحلي لتدخلها العسكري في الساحل، الامر الذي يمكن ان يشكل عاملاً مساعداً لتحقيق المسعى الفرنسي في تحقيق الامن في منطقة الساحل والذي سيكون له انعكاسات مستقبلية على مجمل الامن[١٦].

وعلى اثر تصاعد سريع لمعدل هجمات الجماعات الإرهابية والمتطرفة، على اهداف ومنشآت حكومية واجنبية، في العديد من بلدان الساحل الافريقي خلال عام ٢٠١٩، وتعرض القوات الفرنسية المتواجدة هناك الى واحدة من اكثر الحوادث دموية في تاريخها، عندما تحطمت طائرتان مروحيتان فرنسيتان، خلال عملية لمكافحة الإرهاب

في مالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، تم اتخاذ العديد من القرارات المهمة لتفعيل عملية مكافحة الإرهاب، ومنها تشكيل ائتلاف منطقة الساحل الافريقي مطلع عام ٢٠٢٠، بعد الاتفاق الذي عقدته فرنسا مع عدد من الدول الافريقية، اثناء قمة الإرهاب التي استضافتها مدينة بو (Pau) الفرنسية[١٧].

وبموجب بنود الاتفاق اعلاه، الذي تضمن تنظيم عملية التعاون بين الدول الموقعة في أربعة مجالات أساسية، تتمثل في (محاربة الإرهاب، تعزيز القدرات العسكرية لدول المنطقة، دعم عودة الدولة والخدمات في الأقاليم، واخيراً تنظيم عملية تقديم المساعدات التنموية، كما وافقت دول الساحل الخمسة على بقاء الدور العسكري الفرنسي فيها، وتوحيد قواتها في اطار هيكل قيادة مشترك لمحاربة المتشددين، في حين اعلن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون عن تعزيز القوات الفرنسية المشاركة في عملية "بارخان" ب ٢٢٠ جندي إضافي، لتعلن بعد ذلك وزارة الجيوش الفرنسية في بيان رسمي، عن ارتفاع عددها سيصل الى ٥١٠٠ مقاتل، وان الجزء الرئيس من هذه القوة سيكون متواجداً في المنطقة الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر[١٨].

ثالثاً: رؤى المستقبل:

على الرغم من تزايد الشعور والخطاب المناهض لفرنسا في العديد من الدول الافريقية، لاسيما في مالي، التي شهدت مظاهرات واحتجاجات شعبية مطالبة برحيل القوات الفرنسية المتواجدة على اراضيها، الا ان تصاعد مستوى التحديات والتهديدات الأمنية في هذه المنطقة خلال المرحلة الأخيرة، تطلب ادراكاً أكبر لمستواها من قبل الدول المعنية، وإعادة صياغة استراتيجيتها العسكرية ضد المتطرفين والجهاديين في تلك المنطقة، ودعوة الحلفاء الدوليين والأوروبيين الى زيادة مشاركتهم.

ومن جهتها، فان فرنسا تحاول كذلك، اقناع جيرانها الأوروبيين المترددين في الانضمام اليها بصورة اكثر جدية، اذ انهم وعلى الرغم من تأييدهم لضرورة مكافحة التطرف والإرهاب، الا انهم قلقين من توظيف فرنسا لهذ التدخل لصالحها، لاسيما في الجانب السياسي، كما يشكل تردد الجانب الأمريكي في تقديم الدعم، مصدر قلق واضح لباريس، اذ لا يمكن الاستغناء عن الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي في المنطقة[١٩].

وبناءً على ذلك، فان احتمالات مستقبل التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي، يمكن ان يتشكل وفق العديد من السيناريوهات المستقبلية، التي تتوزع بين الانغماس بصورة أكبر بشؤون المنطقة، لأهميتها الاستراتيجية والجيوسياسية من جهة، ولحماية مصالحها ونفوذها المتزايد من جهة أخرى، فضلاً عن الاحتمالات الاخرى التي تشير الى إمكانية استمرار سياستها او تراجعها، وفقاً للمؤشرات والمعطيات الداعمة لكل احتمال على حدة.

الاحتمال الأول: الانغماس والتدخل المتزايد، اذ تؤكد اغلب المعطيات التي قدمتها الدراسة، بان هناك مصالح واضحة وثابتة لفرنسا في منطقة الساحل الافريقي، لا يمكن

تجاهلها او تجاوزها باي حال من الأحوال، او التضحية بها الى أي طرف دولي اخر، تحت أي ظرف كان، فالملاحظ، بان فرنسا، وخلال مختلف المراحل التاريخية، وصولاً الى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما تلاها من ترتيبات دولية، واصلت طموحها في تحقيق الصدارة داخل البيت الأوروبي من جهة، والتحرك من بعد ذلك، للوصول الى اعلى درجة من الفاعلية والتأثير الدوليين، للمحافظة على المكانة الفرنسية كدولة كبرى، من جهة اخرى[٢٠].

وبالتالي فان فرنسا، وجدت انه ومن حلال تعزيز مصالحها المختلفة وتوفير الأرضية المناسبة لتعزيز مناطق نفوذها، لاسيما في القارة الافريقية، لما له من أهمية في تحقيق التوازن مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى، كما ان وجود عوامل أخرى من بينها، العلاقات المتينة بين فرنسا وحكومات دول الساحل، وفي مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، الأمنية والثقافية وغيرها)، فضلاً عن العلاقات الشخصية المتينة بين القادة الفرنسيين والأفارقة، يمكن ان يشكل عاملاً اضافياً، لانغماس فرنسي اكبر في المنطقة[٢١].

وخلال العقود المنصرمة، برزت القارة الافريقية، كحجر زاوية ومحور أساسي لجهود فرنسا في تعزيز نفوذها وحضورها على الصعيد الدولي، وبرزت هذه الرؤية بصورة أوضح منذ استلام ماكرون، لسدة الحكم في الاليزيه، مع إعادة تعريف شكل علاقاتها مع مستعمراتها السابقة في بوركينا فاسو وساحل العاج، مع تأكيده بان ذلك سيكون من أولويات ادارته، ووفقاً لكريستيان ليكسين، المتخصص في السياسة الفرنسية في جامعة العلوم بو في باريس، "فان فرنسا، خلال عام واحد من تولي ماكرون للرئاسة، انتقل من بلد في حالة تراجع واضح، الى بلد يمضي قدماً على الصعيد العالمي"[٢٢]، وتأكيداً على ذلك، فقد اكدت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي في مقابلة نشرتها صحيفة لو جورنا دو ديمانش، "بان المعركة التي تخوضها بلادها ضد الإرهاب في الساحل ستستغرق وقتاً طويلاً، مشيرةً، في الوقت نفسه، بان عملية برخان تحقق نجاحات لكنها ليست بالشكل المطلوب، لا سيما ان المنطقة تقع على أبواب اوروبا"[٢٣].

كما شكل موضوع المساعدات والمنح المالية والاستثمارات الفرنسية المقدمة لهذه الدول، واستخدام أساليب جديدة ومبتكرة من قبلها، عاملاً لتعزيز دورها، وهو ما كان واضحاً في الاستفادة من دور المؤسسات الدولية والإقليمية، مثل الناتو والاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي، للحفاظ على مكتسباتها وتعزيزها في القارة، مع إمكانية توفير غطاء ودعم دولي وإقليمي أكبر لتدخلها، في الجوانب كافة، (السياسية، الاقتصادية والعسكرية)، فضلاً عن اضفاءه للشرعية القانونية على عملياتها العسكرية في المنطقة.

وفيما يتعلق بالدبلوماسية الناعمة والمنح والمساعدات ومشاريع التطوير المختلفة، فان الرئيس ماكرون قدم العديد من التعهدات المتعلقة بالقارة الافريقية، منها تعهده بتقديم

مبلغ ٢٠٠ مليون يورو للشراكة العالمية من اجل التعليم، والتي تساعد في تمويل مشاريع التعليم في البلدان النامية، فضلاً عن إعلانه انشاء صندوق بقيمة ٦٥ مليون يورو لتعزيز الشركات الرقمية الناشئة في القارة الافريقية، وتعزيز مكانة بلاده في ميدان التكنولوجيا العالمية، ومتابعة المشاريع المتعلقة بنشر وتطوير الثقافة واللغة الفرنسية في القارة، حيث تشير الاحصائيات الرسمية بان عدد الناطقين بالفرنسية في افريقيا يشكل ٨٠% من نسبتهم على الصعيد العالمي، والذي سيصل الى ٧٠٠ مليون شخص عام ٢٠٥٠[٢٤].

فيما تضيف الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة، الموجودة في منطقة الساحل، دافعاً اخراً لزيادة التدخل الفرنسي في شؤونها، اذ انها تعتمد وبشكل كبير على هذه الدول في الكثير من هذه المصادر في ديمومة انتاج الكثير من معاملها ومنشاتها الإنتاجية والتكنولوجية، مع عدم اغفال ان هذه الدول، تعد من اهم الدول المستوردة للمنتجات الصناعية والتكنولوجية الفرنسية، المدنية والعسكرية.

وتمثل فرنسا الى جانب المانيا اهم دولتين مؤثرتين في الاتحاد الأوروبي، الذي يدرك اساساً، ان استتباب الامن في الساحل، يصب في مصلحة تعزيز استقرار الامن الأوروبي، وفي هذا الإطار فقد تبنى الاتحاد استراتيجية شاملة منذ عام ٢٠١١، أبرز ملامحها تشكيل قوة مشتركة في منطقة الساحل، وتقديم منح مالية من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية وغيرها من المؤسسات، وبفعل تصاعد الإرهاب خلال المرحلة الاخيرة، كثف الاتحاد جهوده لمعالجة المشاكل الأمنية والبنيوية التي تواجه هذه الدول، وإمكانية الحد منها والعمل على عدم وصولها الى أوروبا، عبر إيجاد اليات جديدة للتنسيق الأمني والاقتصادي مع دول المنطقة، وقد انشأ الاتحاد ثلاث بعثات، لضمان التنسيق مع دول الساحل في كل من النيجر ومالي، تُعنى بمسائل التدريب وتقديم الخبرات وتنسيق التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بهذا الشأن[٢٥].

واخيراً، فان ظهور نماذج تنافسية جديدة بين القوى العالمية المختلفة، بسبب النمو القوي الذي شهدته تدفقات رؤوس الأموال والسلع في العقود الأخيرة تزامناً مع بروز العولمة والتطور التكنولوجي، الامر الذي جعل الدول، تتنافس فيما بينها للهيمنة على الأسواق المختلفة، وأصبحت بذلك مصالح الشركات الكبرى في البلدان، من المسائل الاستراتيجية المهمة، لاسيما تلك التي تنتمي الى قطاعات ذات أهمية خاصة مثل الطاقة والسلاح، لهذا فان الحكومات تقوم بتدابير عدة لدعم مصالح شركاتها الوطنية في الخارج، وهو ما ينطبق، كذلك، على عمل الشركات الفرنسية في منطقة الساحل، التي تمتلك العديد من الاستثمارات والمشاريع المختلفة في بلدان الساحل، وتحظى في الوقت عينه، بدعم مباشر من قبل الحكومة الفرنسية وأجهزة استخباراتها الوطنية، اذ انها تمتلك وكالات متخصصة في الاستخبارات الاقتصادية (حكومية وخاصة)، والتي استطاعت، وعبر

الكثير من الأمثلة في التدخل او التجسس او تقديم الاستشارة، في تحقيق مكاسب ونجاحات اقتصادية لصالحها، فضلاً عن تقديم المشورة للشركات الفرنسية والسلطات المحلية كلاً على حدة، في الترويج لها ودعم فرصها التجارية، وبالتالي فان ذلك يمكن ان يدعم احتمالية الانغماس والتدخل المتزايد في الساحل، في ضوء الدعم الذي تقدمه هذه الوكالات للشركات والمؤسسات الوطنية[٢٦].

الاحتمال الثاني: الانسحاب والتراجع، اذ تبدو القوات الفرنسية، في الوقت الحاضر، عاجزة نوعاً ما، امام تصاعد قوة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية، وفي المقابل، فإنها ضاعفت جهودها ولكن النتائج على الأرض لم تكن كافية، وذلك لأسباب عدة من بينها، استخدام هذه الجماعات لأساليب هجومية جديدة، وفرت لها إمكانية مباغتة القوات الفرنسية، وزيادة التنسيق فيما بينها داخل الأراضي الافريقية، او مع الجماعات الأخرى المتواجدة في مناطقة الشرق الأوسط او في اسيا وأوروبا، فضلاً عن ظهور جماعات راديكالية ذات شكل عالي من التطرف، مثل تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، الذي استطاع خلال مدة قصيرة بعد منتصف ٢٠١٤، من السيطرة الى أراضي شاسعة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وشكل كذلك تأسيس او ظهور جماعات جديدة او تحالفات غير تقليدية لمجموعات إرهابية موجودة بالفعل، ضغطاً اضافياً على القوات الفرنسية والدولية الموجودة على الأرض، اذ مثل تحالف جماعة (نصرة الإسلام والمسلمين)، والتي تشكلت على أثر تحالف كل من (امارة منطقة الصحراء الكبرى، المرابطون، أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا) عام ٢٠١٧[٢٧]، بعدّه التنظيم الأقوى والاكبر في المنطقة، والذي ركز عملياته على استهداف المصالح والقوات الفرنسية، علاوةً على عودة ظهور تنظيم "داعش" بقوة الى المنطقة، واستخدام قياداته، لتكتيكات جديدة، تؤمن بإمكانية التعاون مع الجماعات المتطرفة الأخرى المتواجدة على الأرض، بحجة مواجهة القوات المحتلة، فضلاً عن إمكانية التعاون مع عصابات الجريمة المنظمة، التي تتركز عملها في مجالات تجارة السلاح والممنوعات والمخدرات وتهريب البشر الهجرة غير الشرعية[٢٨].

ومثلت القوات الفرنسية الموجودة في منطقة الساحل والصحراء، الهدف الأكثر تفضيلاً لأغلب الجماعات المسلحة الموجودة على الأرض، نظراً لعدم وجود أي خلاف على شرعيته الدينية والاخلاقية، حسب وجهة نظرها، كما ان الموروثات الثقافية والدينية تنظر اليها بعدّها قوات غازية او (كافرة)، الامر الذي يوجب محاربتها، وهو ما يجعل عملية استهدافها مستساغاً ومقبولاً من قبل الكثير من الأطراف المتطرفة في هذه المناطق، فضلاً عن التحول الذي طرأ على أولويات بعض تنظيمات القاعدة، من استهداف القوات الامريكية الى استهداف القوات الفرنسية والاممية، وهو ما أكده تقرير صادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والذي أشار الى تصاعد الهجمات ضد هذه القوات[٢٩].

في حين يمكن ان يشكل تراجع، الدعم الداخلي الفرنسي، وتزايد الانتقادات التي تتعرض لها إدارة الرئيس ماكرون، بسبب الفشل في تحقيق نتائج ملموسة على الأرض[٣٠]، فضلاً عن تراجع الدعم الدولي عامة والامريكي بخاصة، لجهودها العسكرية والأمنية في الساحل، سبباً اخر لتراجع دورها، لا سيما ان الولايات المتحدة تعد لاعباً رئيساً وفاعلاً لا يمكن تجاوزه، بالخصوص في مجالات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع الجوي، اذ ان القوات الفرنسية والاممية المتواجدة في منطقة الساحل، ستظل بحاجة لهذا الدعم، لتحقيق أهدافها على الأرض، ومع تزايد الخلاف الأمريكي الفرنسي، لاسيما بعد تولي ترامب لمسؤولياته كرئيس للولايات المتحدة، وتأثيرات سياساته تجاه البلدان الأوروبية، على مجمل التعاون بين الطرفين وفي مختلف المجالات، فضلاً عن التصريحات التي اطلقها وزير الدفاع الأمريكي مارك اسبير، بان بلاده قررت سحب دعمها وقواتها من منطقة الساحل، مما سيشكل عاملاً سلبياً على جهود فرنسا في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل[٣١].

وواقعاً، فان فرنسا، التي لطالما، عدّت نفسها "المدافع والمحارب بالنيابة عن جيرانها الأوروبيين" للإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، عبّرت عن عدم رضاها المتكرر عن مساهمة شركائها في الاتحاد، والتي تنحصر في مسائل الدعم اللوجستي وتدريب قوات بلدان الساحل، مطالبة، بوجود قوات مسلحة قتالية على الأرض، وهو الامر الذي لم يتحقق لحد الان[٣٢].

كما ان التغير، الذي يمكن ان يطرأ على أنظمة الحكم او بعض قيادات الدول الافريقية، لاسيما تلك التي تمتلك علاقات وتنسيقاً عالياً مع فرنسا، مع مجيء اشخاص الى سدة الحكم، لديهم ميل الى أطراف دولية أخرى، او من الذين ينتمون الى بعض الحركات الديمقراطية المتضررة من علاقات حكوماتهم مع فرنسا، لا سيما تلك المتصفة بالفساد والاستبداد، وابرز مثال على ذلك، دعم الحكومة الفرنسية لحكومة الهوتو في راوندا، على الرغم من مجازر الإبادة الجماعية التي ارتكبتها في هذا البلد عام ١٩٩٤، والذي أثر بشكل كبير على مصداقيتها في السياسة الدولية عامة، او قضية قبول الرئيس الفرنسي الأسبق" ساركوزي"، لتبرعات مالية سخية من الزعيم الليبي الراحل "معمر القذافي"، كل ذلك وغيره، يمكن ان يشكل هو الاخر عاملاً ضاغطاً على الوجود الفرنسي في القارة.

وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية، التي تعاني منها فرنسا منذ مدة ليست بالقصيرة، فقد شكلت عاملاً مهماً في اتجاه تقويض الجهود الفرنسية في القارة الافريقية عامة ودول الساحل بخاصة، اذ ان العمليات العسكرية بحاجة الى موازنات ضخمة تحافظ على ديمومتها، فضلاً عن تأثير الازمة الواضح على المساعدات والمنح المالية التي تمنحها باريس لهذه الدول، في مقابل تزايد في تواجد دول أخرى، مستعدة لتقديم المنح والمساعدات السخية، في حين، يمكن ان يشكل تصاعد او ظهور جهات دولية

فاعلة في افريقيا، مثل (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين والهند)، وإسرائيل وتركيا بشكل اقل نسبياً، على نفوذ فرنسا ودورها في دول الساحل.

وفي المجال الاقتصادي، كان التأثير الصيني الأكثر وضوحاً، لاسيما في الآونة الأخيرة، حين أصبحت شريكاً تجارياً مريحاً للعديد من البلدان الافريقية، فعلى سبيل المثال، ارتفعت القروض التي منحتها الصين الى ساحل العاج من صفر عام ٢٠٠٠ الى ٢,٥ مليار دولار بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٥، كما ارتفع عدد المشاريع المختلفة التي تنفذها، وبلغ حجم الاستثمارات الصينية في القارة، ٣٨,٤ مليار دولار عام ٢٠١٦، مع نمو واضح لحصتها من السوق في افريقيا، والذي سيؤثر بالتأكيد سلباً على علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا[٣٣].

وفي الإطار نفسه، فيمكن ان يشكل تصاعد السياسات والمشاعر الشعبية الرافضة للتواجد الفرنسي العسكري او المدني، والذي شهد تصاعداً في السنين الأخيرة، مقوضاً لتعزيز العلاقات، مع الاخذ بنظر الاعتبار، ما يتردد بالأوساط الشعبية الافريقية، وربطها بين الوجود الفرنسي، بعدّه استعماراً جديداً من نوع اخر، وتصاعد شعور (الفرانكفوبيا)، وقد شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ مظاهرة حاشدة شارك فيها الالاف من أنصار الحكومة والمعارضة طافت شوارع العاصمة المالية باماكو رددت شعارات مناهضة للوجود الفرنسي، ومنها "فلتسقط فرنسا. أوقفوا الابادة الجماعية"[٣٤].

وهكذا، وبالرغم مما سبق، فان اغلب المؤشرات والمعطيات تشير بان فرنسا، ووفق استراتيجيتها الخارجية تجاه الساحل الافريقي، بانها ستحاول الانخراط أكثر بشؤون المنطقة، لما تمثله من أهمية جيوسياسية وامنية واقتصادية من ناحية، ولتحقيق بعض أهدافها الأخرى، المتمثلة بالمحافظة على صدارتها الأوروبية ومكانتها العالمية ومركزها في صدارة قائمة الدول الكبرى، وهو ما يمثل واحداً من اهم اهداف السياسة الخارجية الفرنسية، فيما ستكون العوائق والمحددات التي تم التطرق اليها انفاً، عوامل كابحة ستحد نوعاً ما من الطموح الفرنسي، لكنه وفي كل الأحوال فان المزايا والفوائد التي تجنيها فرنسا من مسألة الانخراط الاكبر، ستكون حافزاً لمواجهة مختلف المعوقات.

واستناداً على ما سبق، فانه، وعلى الرغم من تأكيد اغلب الساسة الفرنسيين، بان تدخل بلادهم في القارة الافريقية، لا يهدف بالعودة الى هيمنة استعمارية مطلقة على شؤونها ومقدراتها، فضلاً عن عدم إشارة الكتاب الأبيض الفرنسي، لوجود رغبة فرنسية باستعادة ارثها الاستعماري، وان أي تدخل عسكري فرنسي يعتمد بالأساس على دعم واستجابة السكان المحليين، وهناك رغبة صريحة في الانفصال عن ماضي فرنسا الاستعماري[٣٥]، الا ان الوقائع على الأرض تشير وبشكل لا يقبل اللبس، بان باريس ستحاول المزاوجة بين اهداف تحقيق الامن والحفاظ على المصالح والنفوذ، وبين ما يعرف باستعادة الإرث او المحافظة عليه، عبر آلية مبتكرة اكثر ميلاً للبراغماتية، توفر

شكلاً جديداً من الفاعلية والتأثير والحضور، من دون اثارة الأطراف والمجتمعات المحلية والرأي العام في بلدان الساحل، والتركيز على تطوير بنية امنية جماعية في القارة، تعد من أولوياتها وتؤسس لسياسة تعاون وتنمية مشتركة، وهو ما تسعى اليه فرنسا خلال المرحلة الحالية وصولاً الى تحقيق أهدافها.

وعلى هذا الأساس، فان هناك فرصة حقيقية، بان تحظى فرنسا بهامش من الفائدة، من خلال تنفيذ استراتيجيتها في منطقة الساحل الافريقي، لتحقيق بعض أهدافها الوطنية والعالمية المهمة، في ضوء الاستفادة من التهديدات والفرص العالمية المتاحة، ومنها المتعلق بمنطقة الساحل، والتي يمكن من خلال توظيف واستثمار بعض العوامل الأخرى المتعلقة بالشأن الداخلي او بالمكانة الإقليمية والدولية، لزيادة قدرتها التنافسية مع مختلف الأطراف الأوروبية والدولية، وزيادة وزنها، كلاعب دولي مؤثر، بشكل مستقل او على صعيد الاتحاد الأوروبي، التي تمثل فرنسا واحدة من اهم دوله.

الخاتمة:

وعليه، وفي ظل الظروف الانفة الذكر، وفي إطار تصريحات الرئيس ماكرون، التي أطلقها في حملته الانتخابية عام ٢٠١٦، بانه سيعيد لفرنسا ثقتها وثقلها التاريخي في السياسة الدولية، وتصريحاته الأخرى بعد تسلمه الرئاسة، والتي قدم فيها اعتذاره عن جوانب من الماضي الاستعماري لبلاده، وانه يفضل تقليل سيطرتها على مستعمراتها السابقة، في بادرة تطرح لأول مرة، في تاريخ الرؤساء الفرنسيين.

ولكن وبالرغم من ذلك، وبناءً على السلطات الدستورية الواسعة، الممنوحة للرئيس الفرنسي في المسائل الخارجية والدفاعية والامنية، فان الفرصة، تعد أكثر من سانحة لباريس، بأن تكون متواجدة بقوة وفاعلية في مسرح السياسة الدولية، من خلال عودتها بقوة لهذه المنطقة الحيوية والمهمة لها، وان يستمر هذا الوجود الى مراحل أطول، لا سيما مع استمرار مبررات وأسباب هذا التواجد، وإيجاد آليات تفاهم جديدة مع حكومات دول الساحل برعاية اممية او أوروبية او حتى من دونها، فضلاً عن تحركها على باقي الدول الافريقية، والاستفادة من ارث الماضي ونفوذ الحاضر، المتمثل بالتواجد القوي للشركات والمصالح الاقتصادية الفرنسية، والنفوذ العسكري المنتشر في أرجاء القارة السمراء كافة، عبر القواعد العسكرية الثابتة التي يصل عددها اليوم الى ستة، او عبر القوات العسكرية المشتركة والمنتشرة في اكثر من دولة افريقية.

لكن تحقق هذه الرؤية ونجاح المساعي الفرنسية، يصطدم بأكثر من عامل، منها ما هو خارجي يتعلق بالتنافس مع القوى الفاعلة التقليدية في السياسة الدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية او بعض القوى الصاعدة مثل الصين، ففرنسا اليوم، لا تتواجد لوحدها في هذه المنطقة المهمة والحيوية، والتي تشهد تنافساً محموماً بين العديد من الأطراف الدولية، ومنها ما هو داخلي وبالتحديد المتعلق بالوضع الداخلي الفرنسي الذي يعاني من مشاكل اقتصادية جمة، أو بالمشاكل السياسية المتمثلة بتعدد مراكز اتخاذ القرار داخل

الإدارة الفرنسية لاسيما فيما يتعلق بأفريقيا، مما يشكل تأثيراً مباشراً على مجمل الطموحات الفرنسية في هذه المنطقة المهمة من العالم.

ان الانغماس الفرنسي الواضح في القارة الافريقية عامة ودول الساحل بخاصة، والأهداف التي حققتها فرنسا من خلال الحرب على الإرهاب، في عمليتي "سيرفال" او "بارخان" او العمليات التي سبقتها في منطقة الساحل، او الأهداف التي يمكن ان تحققها بالمستقبل، يمكن ان تشكل عاملاً مساعداً لها، او حجةً قوية لتبرير تواجدها وتدخلها السياسي والعسكري في القارة السمراء، فالفرصة التي اتاحتها هذه الظروف بمجملها، يمكن ان تشكل فرصة تاريخية لباريس، لتعزيز وجودها واستعادة ارثها التاريخي المتركز في هذه المنطقة، مع مراعاة التوازن الاستراتيجي المشروع بين كلا الهدفين، لا سيما في المستقبل المنظور.

الهوامش:

[1] **Joe Myers, India is now the world's 5th largest economy, World economic forum, 19/2/2020, http://bit.ly/2TpGH4V**

[2] **Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism, Sydney, November 2019. Available from: http://visionofhumanity.org/reports**

[3] **Dalia Ghanem, Europe's African Border, Carnegie Middele East, July 04, 2017, https://carnegie-mec.org/diwan/71420**

[4] **Landry Signé, How the France-backed African CFA franc works as an enabler and barrier to development, Quartz Africa, 7/12/2020, http://bit.ly/32IhRlc**

[5] **Giorgio Spagnol, IS France still exploiting Africa?, Institut Européen des Relations Internationales, Belgium, 2019, http://bit.ly/2PzP2lv**

[6] **Grégory Chauzal, Fix the unfixable, dealing with full-blown crisis and instability: How to bring greater stability to the Sahel? (Netherlands: The Netherlands Institute of International Relations "Clingendael", December 2015)**

[7] **حكيم نجم الدين، التنافس على افريقيا..النفوذ الصيني-الروسي-الأمريكي، قراءات افريقية، ٢٠١٨/٣/١١، http://bit.ly/2TIS4VT**

وكذلك: العيناني مراد، افريقيا من منظور القوى الكبرى..ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي، اراء حول الخليج، الامارات، ٢٠١٧، http://bit.ly/2wG1LME

[8] **جاسم محمد، لماذا يمول الاتحاد الأوروبي قوة الساحل الافريقي؟، شبكة رؤية الإخبارية، ٢٠١٨، http://bit.ly/2VubnVn**

[9] **Louise Dewast, France summit: Sahel crisis in danger of slipping out of control, BBC News, 13 January 2020, https://www.bbc.com/news/world-africa-51061229**

وكذلك: حمزة عتبي، اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقي.. حرب على الإرهاب أم تكثيف لوجودها الاقتصادي والعسكري؟، موقع CNN عربية، ٢٠١٦/١/٢٦، https://arabic.cnn.com/world/2016/01/26/france-african-coast-presence

[10] **Africa Center for Strategic Studies, A Review of Major Regional Security Efforts in the Sahel, 4 march 2019, http://bit.ly/32EgjbN**

[11] **Eloïse Bertrand, Understanding the G5: Governance development and security the Sahel, Open Publication, Nato Allied command Transformation, volume 3, Number 2, spring 2019, p3. http://bit.ly/2vi2NOZ**

[12] Ministry for Europe and Foreign Affairs, G5 Sahel Joint Force and the Sahel Alliance, France Diplomatie - Ministry for Europe and Foreign Affairs, France, 2019, http://bit.ly/3aeyfMB

[13] Thomas Gomart and Marc Hecker, Macron, Diplomat New French Foreign Policy?, Études de l'Ifri, Ifri, France, April 2018, p46, http://bit.ly/2TOLa1a

[14] Ministry for Europe and Foreign Affairs, France's action in the Sahel, France, 2020, http://bit.ly/3cBTfPr

[١٥] باريس تستضيف قمة مجموعة دول الساحل الخمس الأفريقية، سبوتنك عربي، ٢٠١٧/١٢/١٣، https://sptnkne.ws/gmjk

[١٦] امجد زين العابدين طعمة، نوار جليل هاشم، مكافحة الظلام: رؤية في السياسات الأوروبية تجاه مكافحة الإرهاب، دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص١٦٦-١٦٨.

[17] John Irish, Marine Pennetier, France, West Africa to unite forces in fight against Islamist militants, Reuters UK, January 13, 2020, https://reut.rs/2I5qRHq

[١٨] Embassy of France in Washington, France and the G5 Sahel agree for a "Coalition for the Sahel" at the Pau Summit, January 13, 2020, http://bit.ly/2PUg5rQ

[١٩] زعماء دول مجموعة الساحل يجتمعون في فرنسا بدعوة من ماكرون لتعزيز سبل مكافحة الجهاديين، فرانس ٢٤، ٢٠٢٠/١/٣١، http://bit.ly/37Mqn3m

[٢٠] Samuel Horgby, Eurafrican geopolitics Qualitative Textual Analysisof the French Geopolitical Construction of Africa in the Post-Cold War Period Samuel, Statsvetenskapliga Institute, Goetenbergs universtet, Sweden, 2017, P11-13, https://gupea.ub.gu.se/bitstream/2077/54526/1/gupea_2077_54526_1.pdf

[21] Abdurrahim Sirdag, Understanding French Foreign and Security Policy towards Africa: Pragmatism or Altruism, Afro Eurasian Studies, 3(1), retrieved from https://dergipark.org.tr/en/pub/afes/issue/44781/556947 , p 111-112.

[22] Khatya Chhor, Macron's soft power push in Africa is key to 'making France great again', 2018, https://www.france24.com/en/20180703-macron-soft-power-push-africa-make-france-great-again-global-influence-diplomacy

[٢٣] احمد عادل، الإرهاب في «الساحل والصحراء».. بين الجهود الفرنسية وأزمة تمويل «G5»، مجلة المرجع (دراسات وابحاث استشرافية حول الإسلام الحركي، مركز سيمو، باريس، ٢٠١٩/١٢/٣.

https://www.almarjie-paris.com/12920

[24] Khatya Chhor, op. cit.

[25] Studies Unit and reports, Europe and Africa: Strengthening security cooperation agreements and the exchange of information, The European Center for the Study of anti-terrorism and intelligence, Berlin, 2020, Https://www.europarabct.com/?p=53762

[26] Gagliano giuseppe, France and economic intelligence, Cybersecurity & Cyberintelligence blog, 2019, http://bit.ly/2w0sHqe

[27] Djallil Lounnas, The Transmutation of Jihadi organizations in the Sahel and the regional security architecture, Future Notes, Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, regional Order and Domestic Transformations, 2018, http://bit.ly/2weUcwq

[٢٨] علي بكر، قوة مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي.. الأبعاد والتحديات، مجلة مرجع (دراسات وابحاث استشرافية حول الإسلام الحركي)، مركز سيمو، باريس، ٢٠١٨، https://www.almarjie-paris.com/2304

[٢٩] المصدر نفسه.

[30] John Irish, Marine Pennetier, op. cit.

[31] G. Dunkel, Imperialism in Africa: France steps up as U.S. threatens to withdraw, Workers World, 2020, https://www.workers.org/2020/01/45682/

[٣٢] ميشال أبو نجم، باريس تراهن على المساندة الأوروبية والأميركية في حربها في الساحل الأفريقي، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١٥٠٢٧، ٢٠٢٠/١/١٩، http://bit.ly/2vhHsFj

[33] Landry Signé, France-Africa relations challenged by China and the European Union, 2019, https://brook.gs/3c0FCZH

[٣٤] جون آفريك، "فلتسقط فرنسا".. تصاعد الشعور المعادي لباريس بالساحل، موقع الجزيرة، ٢٠١٩، http://bit.ly/2w0UeYt

[35] Ministry of Armed Forces, White Paper on Defense and National Security, The French delegation in NATO, 22/8/2017, https://otan.delegfrance.org/White-Paper-on-Defence-and-National-Security